اي ميتة كل منها اشار بذلك الي تقدير مضاف في الثلاثة كما قدرناه فيما تقدم
وقوله فانها طاهرة يقرح بمفاد الاستثناء والدليل على طهارة ميتة السمك والجراد
حديث احلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال وعلى طهارة ميتة الا
قوله تعالى ولقد كرمنا بني ادم اذ مقتضية التكريم ان لا نحكم بنجاسة حيا وميتا سوا
المسلم وغيره واما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد بنجاسة الاعتقاد لا نجاسة
الابدان ولهذا رابطة صلى الله عليه وسلم الاسير في المسجد وخبر مسلم لا تنجسوا موتاكم فان
المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا جري على الغالب وقيل الخبر وقع في بيان كيفية غسل
النجاسة المغلظة وقوله الا ناليس بقيد بل مثل الثوب والبدن ونحوهما ولعل
تخصيصه بالذكر للتبرك بالحديث وكذلك الولوغ ليس بقيد وتخصيصه بالذكر
لما ذكر من ولوغ الخ الولوغ اخذ الماء بطرف اللسان وهو اولى بقيد كما علمت
سبع مرات منصوب على انه مفعول مطلق مبين لعدد الغسل وكونه سبع مرات امر تعبدي
لا يعقل معناه بما طهوراي لا ينجس ولا منجس احداهن اي احدى اليهن ولو
الرابعة كما يدل لرواية اخراهن بالتراب والاولى اولى كما يدل له رواية اولاهن بالتراب
واختار المصنف التعبير باحداهن للاشارة الى جواز ذلك في اي واحدة كما يدل له رواية
احداهن بالتراب واما رواية وعفروه الثامنة فمعناه ان التراب يكون بمنزلة
الثامنة مع كونهم المنع الرابعة مصعوبة وفي بعض النسخ مصعوب وهو غير
مناسب لان المبتدا مونث بل المناسب مصعوبة اي ممزوجة وحاصل كيفيات
المزج ان يمزج الماء بالتراب قبل وضعها على الخ المنتجس او يوضع الماء اولا ثم يتبعه
بالتراب او بالعكس وهذه ثلاث كيفيات ثم ان لم يكن في المحل جرم النجاسة وكان جافا
كفى كل من الثلاث ولو مع بقاء الاوصاف وان كان في المحل جرم النجاسة لم يكف واحد من
الثلاث ولو زال الجرم فان كان رطبا كفى كل من الاولين ولا يكفي وضع التراب اولا لم
اتبعه بالماء كما في تقرير الشيخ عطية عوض وارتضاه شيخنا واستظهر بعضهم انه يكفي
حيث لا اوصاف لان الوارد له قوة ويدل على ذلك ظ كلام خ ط ونقل بعضهم
عن الشيخ ف بالتراب اي ولو بالقوة فيجزي الطين والطفل والرمل الناعم
الذي لم يصر بكيرا لماء والتراب المختلط بنحو قيق ما لم يحصل تقدير بالدقيق
حيث كدر الماء وكذا المختلط بنحو خل ان لم يغير طعم الماء او لونه او بحدوث رائحة بالتراب
غيره كالاشنان والصابون وقوله الطهور خرج به النجس والمتنجس والمستعمل في التيمم
او

اوغسل النجاسة المغلظة ولو غسل كلب داخل حمام مثلا وانتشرت النجاسة في قوله
وحصر فما بقيت اصابته للنجاسة فنجس وما لم تتيقن اصابته لها فطهر لانا
لا نبقي بالشك وبطهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات احداهن بطفل لا تحصل
به التراب كمرا وبطين ولو الذي ينفصل من نعال داخليه حيث الحكم بنجاسته
ولو مضت مدة يحتمل فيها انه مر عليه ذلك لم يحكم بنجاسة داخليه مع بقاء الحمام
على نجاسته كما قالوه في الهرة التي تبقى فيها غالبا وحاصل ورودها ما كثيرا
ولفت في ما قيل فانه لا ينبغي مع الحكم بنقائها على النجاسة يعم المحل المنتجس
اي بمر التراب بواسطة الماء فان كان المنتجس الخ مقابل محذوف تقديره وان
كان في ما اراد كفى تحريكه بسبع مع تكريره بالطين في واحدة وحبس الذهاب مرة
والعود اخرى ولو لم يحركه فواحدة بما ذكر اي بولوغ الكلب والخنزير ومثل
الولوغ غيره من سائر ما يتعلق بهما في ما جار كدراي كما النيل في ايام زيادة
وما اليل المتتربب جريان بكسر الجيم وسكون الراجع جرية كذلك بلا
تغفير اي لانه كدر فكدورته كافية عن التتريب واذا لم تزل عين النجاسة
الخ هذه في العين التي لها جرم واما الوصف فلو لم يزل الا بست حبت ستا
فلا تعارض بينهما وقوله الا بست مثلا اي او اكثر ولو بالغ فلا تحسب كلها الا واحدة
والارض التراب يتاي الخ وفيها تراب ولو من نحو هبوب الريح وان
كان منتجسا على المعتمد وقول المحب التراب فيها اي لا لذاته لعين لتتريب التراب
فهذا استثناء من وجوب التتريب ولو انتقل منها شيء لحي غيرها فان اريد تطهير
المنتقل من الطين لم يجب تتريبه وان اريد تطهير المنتقل اليه وجب تتريبه وبهذا
يندفع التناقض في كلامهم ولو تطاير من نعلات غير الارض التراب شيء من
النعلات الى نحو ثوب غسل المتطاير اليه بقدر ما بقي من النعلات فان كان في الاولى
وجب غسله ستا وهكذا مع التتريب ان لم يكن تتريب والا فلا تتريب فلو وصلت
النعلات كلها في نحو طست لم تطاير منها شيء الى نحو ثوب وجب غسله ستا لاحتمال
ان المتطاير من الاولى فان لم يكن تتريب في الاولى وجب التتريب والا فلا
ويغسل اي الانا بما هو اقل من سباق الهر وان كان الانا ليس بقيد او الشيء
المنتجس معلق بقطع النظر عن الانا من سائر من السور وهو البقية فلذلك قال
الشامي اي باقي والمراد ما لبي او ما جد النجاسة المغلظة والجمع مرة واحدة
اي حيث زالت النجاسة فيجزئ بقاء الطعم الا ان تقدر وكذلك اوصاف بقاء اللون